اليهود في فلسطين، تيسر أن تجعل ولاية يهودية من ولايات هذه المملكة العربية»[٦٣].

لقد أخذ الانكليز والصهاينة، كل ما يريدونه من الامير، وبعد أن فرغوا منه، حولوه الى الفرنسيين، فعقد ما سمي باتفاقية فيصل ــ كليمنصو في السادس من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠، فقام «الناس ضدها»[٦٤]، لأنها تسلب «الحكومة السورية كل خصائص السيادة»[٦٥]، ورفضها المؤتمر السوري «وقرر اعلان استقلال سوريا، ووضع الحلفاء وعصبة الأمم تجاه الأمر الواقع»[٦٦]. وفي يوم تتويجه، قالت جريدة «البرق» «ولكن التاج الذي يريده سموّه، تنقصه جوهرتان، هما أثمن ما في التاج، انهما لبنان وفلسطين»[٦٧].

ان مسألة لبنان حسمت منذ ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، عندما وصل الجنرال غورو، المندوب السامي الفرنسي في سوريا والقائد العام للجيش الشرقي بدلاً من الجنرال اللنبي، طبقاً للاتفاق الفرنسي ــ البريطاني، الى بيروت، وأجمعت كل الهيئات على الترحيب به، واستقبلته استقبالاً احتفالياً. وظهرت مؤشرات هذا الحسم في مؤتمر الصلح نفسه، عندما رُفض الوفد الفلسطيني والوفد السوري، وقُبل الأمير فيصل كممثل للحجاز، وقُبل الوفد الصهيوني، وشارك الوفد اللبناني برئاسة داود بك عمون، وذهب الوفد اللبناني، مستنداً «الى قرار مجلس ادارة لبنان، المنادي بالاستقلال السياسي والاداري للبنان، بحدوده التاريخية والجغرافية»[٦٨]. وكانت غايته «طلب مساعدة الحكومة الفرنسية (وحدها) لأجل تحقيق أماني اللبنانيين، وطلب ضمان الدولة الفرنسية (وحدها) لاستقلال لبنان بطريقة تحميه من كل حيف»[٦٩].

وعلى امتداد ثلاثة أعوام، من ١٩١٨ الى ١٩٢٠، نشبت معركة على صفحات الجرائد بين الاتجاه الذي مثله الوفد، وبين الاتجاه الآخر المطالب بوحدة سوريا الطبيعية، على قاعدة اللامركزية. ففي عام ١٩١٨، كتبت جريدة بيروتية: «لتكن سوريا ولايات، ولتكن لكل ولاية حكومة من أهلها، ولكن يجب أن تكون كلها سورية بحتة»[٧٠].

فمن هو داود بك عمون هذا، الذي نافس الأمير في المساومة؟

داود بك عمون، ملاك عقاري من «دير القمر» في جبل لبنان. طالب بتطبيق «التجنيد الاجباري للعثمانيين غير المسلمين، وهو في مصيفه في رمل الاسكندرية»[٧١]. وتلقى رسالة من وكيل أراضيه في القدس، يعلمه فيها عن سعر القيراط الذي يطلبه، خاصة «وأن الخواجات سرسق شركانا بالأرض يتمنعون عن البيع ويطلبون سعراً عالياً»[٧٢]. عينه أوهانس قيومجيان حاكماً على جبل لبنان في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٢، وأصبح عضو مجلس الادارة اللبناني كنائب عن دير القمر. كان رئيس الوفد اللبناني الى مؤتمر الصلح، وعلى رأس مستقبلي غورو حين دخل بيروت، وقال في حضرته: «لقد نال لبنان ما رجاه وأمله»[٧٣]. وكانت جريدة «العقاب» على حق، حين هاجمته، مذكرة اياه، بأنه «أقسم يمين الاخلاص للحكومة العربية وقبل منها منصبه الحالي»[٧٤].

وبسبب هذا الدور، وسيطرة القوات الفرنسية على سواحل لبنان وسوريا، منع الجنرال نيجر، تطبيق الانتخابات في لبنان، لحضور المؤتمر السوري، وكل مخالف «سيحال الى الديوان الحربي لمحاكمته»[٧٥]. وفي ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٠، أرسل الجنرال غورو، انذاراً شفوياً حمله نوري باشا السعيد، «وكان هذا الانذار قد أقلق الأمير والوزراء وأبقي مكتوماً »[٧٦]. وفي اليوم التالي، وصل الانذار مكتوباً، وقبله الأمير فيصل،